



كلمة ونص

السوق الطبية «إن غاب القط فاعلب يا فار»!

محمد راكان مصطفى

على حين نال الأطباء من خريجي الجامعات السورية المرتبة السابعة في الولايات المتحدة الأميركية من حيث المهارة، واستطاعوا إثبات جدارتهم على المستوى العالمي، بقي أداء تقابهم أدنى من المستوى المطلوب بكثير، ليقتصر عملها على جمع الاشتراكات وصرف التعويضات وغيره من الإجراءات الإدارية.

مُثلت النقابة في المجال الرقابي المثل القائل «الصانع المهمل يلقى باللاشعة على أذنيه» فاقصر عملها على جلسات التاديب بناء على شكاوى بحق أطباء تقدم بها بعض المرضى، وتحت ذريعة عدم وجود كادر وإمكانيات بعيداً عن تقييم قرارات مجلس التاديب ومدى جدوى العقوبات كرادع يدفع المنتسبين بالتقيد بأخلاقيات المهنة؛ نجد النقابة قد تخلت عن مهامها بالرقابة الميدانية، وتجاهلها الجولات التفتيشية على العيادات الطبية والمشافي، للتوقوف على التقيد بضوابط الخدمات الطبية وفق المواصفات والتعليمات الناظمة للمهنة وأخلاقياتها، والتي يبدو أنها باتت طي النسيان لدى بعض الأطباء والمشافي نتيجة غياب المحاسبة، على مبدأ «إن غاب القط لعب يا فار»... لا يخفى على أحد القوضى التي تحكم القطاع الطبي بسبب قصور الرقابة، بجميع سياقاتها، بدءاً من الأخطاء الطبية التي كثر تداولها مؤخراً، والتي أودت في كثير من الحالات بحياة مرضى نتيجة إهمال أو نقص في الخبرة، وصولاً إلى تحويل كثير من أطباء المهنة من إنسانية إلى تجارة طمحت برحى أجور أطبائها ومشافيها صحة المرضى وعافية ذويهم، انتهاءً باقتحام أدعياء تحت سميات أطباء أو أخصائين شاشات التلفزة من دون أي رقابة أو جهة تضع وتطبق قوانين تنظم عملهم وتقييمهم وتحاسبهم على ما يفوتونه من صفات من شأنها أن تضر بصحة المتلقين.

بتشخيص ما وصلت إليه السوق الطبية والنقابة، بات لزاماً العمل على إنعاشها، والعمل على علاج المشكلات عبر قيام النقابة بدورها الرقابي بتشكيل لجان تفتيشية تقوم بالرقابة على المشافي الخاصة والعامّة وعلى عيادات الأطباء لتضبط أي أخطاء طبية وسلوكية ومهنية، وأن تقوم بالتعاون مع وزارة الصحة بوضع تعرفه طبية عادلة للمريض والطبيب شريطة أن تجد آلية حقيقية لضمان التزام الأطباء وفرض عقوبات صارمة بحق المخالفين، لتعود مهنة الطب إلى قيمها الأصيلة، فالطب بلا قيم كالصلاة بلا وضوء.

وضع أسس إعادة إعمار الدخانية والعصرانية

سكري: سيتم البدء بتشييد مساكن القاطنين في المنطقة ثم الأعضاء التعاونيين

محمود الصالح

ناقشت اللجنة المشتركة بين الاتحاد العام للتعاون السكني والهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري الخطوات التنفيذية للبدء بعملية إعادة تأهيل عدد من مناطق السكن العشوائي، وفق تكليف رئاسة مجلس الوزراء بالتعاون السكني هذه المهمة. وأكد رئيس الاتحاد العام زياد سكري أن الهدف من هذا اللقاء الوصول إلى الأعمال التنفيذية للوصول لإعادة تأهيل منطقتي الدخانية في ريف دمشق والعصرانية في حلب كتجربة أولي.

وبين سكري أن اللجنة المشتركة من الاتحاد والهيئة تضع الأسس والرؤية الأولية للعمل المطلوب من خلال مسج ميداني للمناطق المستهدفة بالتنسيق مع الوحدة الإدارية المعنية، مشيراً إلى أنه وفق المعلومات المقدمة من الوحدة الإدارية يبلغ عدد الأسر التي تقطن منطقة الدخانية ٢٥٠٠ أسرة على مساحة تقدر بحدود ١٠ هكتارات، ومن خلال هذه الأرقام الأولية وبناء على التوزيع المكاني واستيعاب المساكن بوجد إمكانية لبناء ١٠٠٠ مسكن في الوحدة الجغرافية الحالية، موضحاً أن هذا يستدعي إضافة أرض في محيط تلك المنطقة تزيد على ١٥ هكتاراً لبناء ١٥٠٠ مسكن آخر لو افترضنا صحة المسح السكاني.

موضحاً أن هذا يعني عدم كفاية الأرض لبناء مساكن لأصحاب الحقوق فقط، لكن وفق رؤية إعادة الإعمار يجب أن تكون المساحة مضاعفة بالحد الأدنى لبناء مساكن للأعضاء التعاونيين الذين سيمولون إعادة الإعمار لهذه المنطقة لأن الحكومة لن تتكفل بأي مبلغ مالي لذلك، وأضاف: يجب إجراء مسح للمشيدات العامة وحالتها الفيزيائية ووضع

البنية التحتية، والعمل على إصدار المراسيم والقرارات اللازمة، وتطبيق القوانين النافذة، ووضع برنامج زمني للتنفيذ وتحديد مصادر التمويل وتأسيس جمعية تعاونية سكنية خاصة بأصحاب المساكن في منطقة السكن العشوائي واعتبار قيمة مساكنهم دفعة مالية تسجل لدى الجمعية كمدفوعات تمويل ذاتي تحسم من أصل قيمة المسكن الذي سيسلم إليهم، البدء بإنشاد المساكن في المناطق الفارغة لنقل الشاغلين إليها في المرحلة الأولى. بدوره المدير العام لهيئة التطوير والاستثمار العقاري أحمد الحمصي قال: يجب أن نعرف كم مسكناً نريد أن نبني وليس كم أسرة لدينا لأننا بمجرد الإيعان عن البدء في المشروع ستجد الأعداد قد زادت، مبدئياً الاستعداد لتقديم الموازنة المطلوبة للتعاون السكني في مسألة توفير المعلومات الفنية والقانونية عن منطقتي الدخانية والعصرانية، وكشف الحمصي أن هناك ١٥٧ منطقة سكن عشوائي في سورية، وأشاد الحمصي بهذه الخطوة الحضارية التي يخطوها الاتحاد العام للتعاون السكني في مشروع إعادة الإعمار وإزالة مساكن السكن العشوائي، ودعا جميع الجهات المعنية إلى تقديم كل التسهيلات اللازمة للعمل على مساعدة التعاون السكني في إنجاز هذه الخطوة التي سيتبعها خطوات أخرى في باقي المحافظات، مشيراً إلى وجود ٤٦ شركة تطوير عقاري مرخصة ومسوح لها بالعمل، من جهته بين مدير الشؤون القانونية في هيئة التطوير والاستثمار العقاري أن أغلب المساحة الموجودة للعقارات سواء في الدخانية أو العصرانية هي أملاك خاصة، وفي ختام الاجتماع تقرر إجراء لقاء عاجل مع محافظ ريف دمشق ورئيس مجلس بلدة جرمانا مناقشة خطوات تنفيذ هذا المشروع الكبير.

٧٥٠ امرأة سجيناً في دمشق وريفها

العربي لـ«الوطن»: لجنة دراسة أوضاع الموقوفين استقبلت ٤٠٠ طلب من السجناء حلت نصفها

محمد منار حبيجو

كشف المحامي العام الأول في دمشق ماهر العربي أن ٤٠٠ طلب من السجناء في سجن عدرا والنساء تم حل نحو ٢٠٠ طلب منها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أوضح العربي أن اللجنة اجتمعت مع نحو ١٠٠ موقوف معظمهم من محكمة قضايا مكافحة الإرهاب و١٨ موقوفة من سجن النساء، مؤكداً أن معظم الطلبات كانت من موقوف محكمة الإرباب باعتبار أن المحكمة مركزية في دمشق وعليها ضغط كبير.

وأكد العربي كثرة وسائل نقل السجناء إلى المحاكم نتيجة لشل مشكلات التأخير في التقاضي، مشدداً على ضرورة زيادة وسائل النقل من ٤ باصات إلى ٦، وخصوصاً أن بعض الموقوفين سيتم نقلهم بالشاحنة وهذا ما تم رفضه.

وأشار العربي إلى أن اللجنة وضعت خطة لعملها تضمنت زيارة أسبوعية لسجن عدرا للاستماع للموقوفين على أن تعقد اجتماعاً دورياً كل خميس.



السجن إلى ٥٠ موقوفاً تم أخذ طلباتهم ثم تقسيمها على أعضاء اللجنة كل حسب اختصاصه، موضحاً أنه تمت مراسلة المحاكم المختصة لمعالجة الطلبات ومن ثم تم إعلام المواقيف أصحاب الطلبات وإخبارهم بالنتائج في الأسبوع التالي. وأكد العربي أن هذه العملية أحدثت أيجابية بين المواقيف والمواطنين باعتبار أن اللجنة تتواصل مع المحاكم المختصة ومن ثم فإنها أصبحت تتابع شكاوهم ولا سيما فيما يتعلق بموضوع معالجة موضوع البيت في موضوع إخلاء السبيل والتأخير في التقاضي. وأوضح العربي أن اللجنة لا تدخل في عمل المحكمة ولكن تتم مراسلتها لبيان وضع السجناء الذين تقدموا بطلبات لها والتبني لبعض الأمور، ضارباً مثلاً إذا كان لا مانع من إخلاء سبيل موقوف فإنه يتم تبنيه المحكمة لذلك.

وأشار العربي إلى أن بعض شكاوى السجناء غير صحيحة، مؤكداً أن هناك عدداً لا بأس به منهم ليس لديهم قدرة على تعيين محاميين متابعين قضائهم وهذا ما يؤخر النظر في الدعوى الخاصة بهم. وأضاف العربي: كما أن هناك بعض السجناء يتولى الدفاع عنهم محامون إما من جمعية رعاية السجناء وأما متطوعون، معتبراً أن هذا الأمر غير كاف باعتبار أن دور الكثير منهم يقتصر على إيصال الطلبات للقاضي من دون متابعتها.

أصبح هناك حركة في إطلاقات السبيل للمواقيف الجمعة استمعا إلى ١٠٠ سجين و١٨ امرأة

أن المحكومين لهم وضع مختلف. وفي الغضون أعلن العربي أن عدد السجناء النساء في دمشق وريفها بلغ نحو ٧٥٠ تم إخلاء سبيل ٥٠ سجيناً، مؤكداً أن اللجنة زارت السجن واستمعت إلى الشكاوى والوقوف على مشكلاتهن لها. وأكد العربي أن اللجنة أيضاً تزور سجن النساء بعد زيارتها لسجن الرجال لاستقبال طلباتهم ومراسلة المحاكم المختصة. وشكل وزير العدل لجنة في دمشق وريفها يتراأسها العربي وتضم محامي عام الريف ورئيس نيابة محكمة قضايا مكافحة الإرهاب لمعالجة مشكلات السجناء الذين لم تزل قضاياهم قائمة ولا سيما ما يتعلق بموضوع معالجة تأخير التقاضي.

٢٤ مرشحاً إلى مقعد مجلس الشعب

الشاغر في طرطوس

طرطوس - الوطن

أغلق نهاية الأسبوع الماضي باب الترشيح لطرطوس لعضوية مجلس الشعب عن المقعد الشاغر بسبب وفاة عضو المجلس (سائر إبراهيم) على ٢٤ مرشحاً بينهم ٤ مستقّلون والبقية من حزب البعث العربي الاشتراكي اثنتان منهم رؤساء فروع منظمات شعبية (المعلمين - الفلاحين).

وفي قراءة للأسماء تلاحظ أن عدداً منهم محامون والبيض اعتاد الترشيح في الدورات السابقة ولم يحالفهم الحظ وواحد منهم (المحامي محمود بال) كان عضواً من الدور السابق.

كما من ١٠ من الأسماء هي من منطقة الدريكيش باعتبار أن العضو المتوفى من المنطقة نفسها والآخرين يتوزعون على مختلف المناطق. ولا يبدو أن الأمور تجري باتجاه معركة انتخابية.. فيفضل المعلومات تتحدث عن انسحابات لبعض المستقلين مع الأخذ بالحسبان أن الأعضاء البعثيين سينسحبون لمصلحة الاسم الذي سترشحه القيادة فور صدور قرارها. أما إذا حدث ما هو غير متوقع وجرت المعركة الانتخابية فإن هناك مرحلة من الاستعدادات اللوجستية الضرورية للتخصيص للانتخابات التي ستكلف الدولة الكثير من الملايين وخاصة أن طرطوس دائرة انتخابية واحدة ومن ثم يجب تحضير عدة مئات من المراكز الانتخابية وتسمية رؤساء المراكز وأمناء الصناديق الانتخابية وهذا ما يوشح به.

بكلفة مليار ليرة مبنى جديد للتأمينات الاجتماعية في اللاذقية

القادري: صندوقان جديان للصحي والبطالة

اللاذقية - عبير سمير محمود

أعدت وزيرة الشؤون الاجتماعية ريماً القادري ضرورة استثمار مبنى التأمينات الاجتماعية الجديد في اللاذقية بالشكل الأمثل، مشددة على أهمية مؤسسة التأمينات كونها إحدى مؤسسات الأمانة الاجتماعية. وخلال زيارتها التفتيشية لموقع مشروع مبنى التأمينات الاجتماعية الجديد في منطقة المشروع العاشر بمدينة اللاذقية، شاركت القادري إلى مساعي الوزارة لتحسين مبانيتها الإدارية، لافتة إلى توجيه الاستثمارات بشكل أكثر جدوى للمؤسسة لتكون أقوى، ما ينعكس على خدمات المؤسسة لجميع المستفيدين منها سواء المتقاعد من القطاع العام أم القطاع الخاص أو من المتضررين ممن لديهم إصابات عمل.

ووجهت وزيرة الشؤون الاجتماعية ريماً القادري ضرورة استثمار مبنى التأمينات الاجتماعية الجديد في اللاذقية بالشكل الأمثل، لافتة خلال زيارتها للمبنى القديم إلى أن تفقد الموقعين يأتيان لضمان سهولة وصول الحركة إليه من المتقاعدين وكل المستفيدين من خدمات المؤسسة. من جهة ثانية كشفت القادري عن تفعيل صندوقين مهمين في المؤسسة خلال الفترة القادمة، مبيّنة أن الصندوقين هما الصندوق الصحي والصندوق البطالة. من جانبه أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم أن تأخير تسليم مشروع



التأمينات الاجتماعية الذي بدأ عام ٢٠١٢ يعود لبعض الظروف الخارجة عن إرادة الشركة المنفذة، مبيّناً أن نسبة التنفيذ وصلت اليوم إلى ٩١ بالمئة وسيتم تسليمه إلى الوزارة منتصف العام الحالي ليكون جاهزاً للدخول بالخدمة. وبين السالم أن المحافظة وجهت رئيس مجلس المدينة ومديرية النقل بإيجاد خط نقل مستمر باتجاه الموقع الجديد لتخدم المواطنين ونقلهم إليه من دون عناء، وذلك بالتوازي مع تجهيز كل الخدمات والبنى التحتية للمبنى عموماً.

الساحلية إيهاب غانم أنه سيتم الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى، مبيّناً أنه لم يبق سوى تنفيذ مبنى النافذة الواحدة. ولفت غانم إلى أنه مع توصية المحافظة بإزالة جميع العقبات والمعوقات العامة التي تعترض استكمال المشروع وسيتم تسليمه ضمن الموعد المحدد، لافتاً إلى أن كلفته وصلت تقريبا إلى مليار ليرة سورية. وخلال زيارتها محافظة اللاذقية قامت وزيرة الشؤون الاجتماعية بزيارة إلى مشروع بيت الجريح في بيت ياشوط، وأكدت أهمية موقع بيت الجريح لما يقدمه من خدمات متكاملة القيمة للجرحى، لأن القرية التي يقع بها الموقع تحتضن ثلاثة أرباب في اللاذقية وحماة وطرطوس.

وأشارت القادري إلى دراسة الوزارة الأولوية حول تجهيز النقطة الطبية، مبيّنة أنها أوسع من تعبير عيادات شاملة وأقرب إلى مشفى حيث تقام على مساحة كبيرة وبأحدث التجهيزات التي ستقدم أفضل الخدمات للجرحى ولجميع أهالي المناطق المحيطة. ولفتت إلى تعاون المحافظة بشأن توسيع مساحة الإقامة من خلال كتلة بناء موجودة سيتم تطويرها لتكون مكان للإقامة في بيت الجريح، وذلك عبر استضافة الجريح الذي يحتاج خدمة ضرورية للزمن عبر إقامته مؤقتة مع مرافق لياخذ جميع الخدمات اللازمة للعلاج، مشيرة إلى أن ما تلطح إليه الوزارة بأن يكون لديها وحدة للأطراف الصناعية ليكون الجريح أكثر تعافياً وأكثر خدمة لنفسه وأكثر إنتاجية.

٨٢,٥ مليوناً وفرتها آليات

المحافظة من ترحيل الأنقاض

القتيطرة - الوطن

كشف محافظ القتيطرة أحمد شيخ عبد القادر عن توفير مبالغ مالية طائلة على خزينة الدولة في أعمال الترحيل وإزالة الأنقاض من الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة والتجمعات الواقعة على أرض ريف دمشق بعد أن تم تحريرها وعودة الأهالي إليها تقدر بنحو ٨٢,٥ مليون ليرة، وذلك يعود إلى أن المحافظة لم تتعاقب مع أي جهة، إنما قامت بفرض عدد من الأليات من المديرات العامة رحلت وأزالت جميع الأنقاض، منوهاً بأنه تكلفت التعاقد مع شركات الأشغال العامة أو القطاع الخاص لأعمال المنجزة تبلغ نحو ٩٢ مليوناً، في حين أن كمية المازوت التي استهلكتها آليات المحافظة بلغ نحو ٨,٤ ملايين ليرة.

وأشار محافظ القتيطرة إلى أن الأنقاض التي تمت إزالتها وترحيلها تقدر بنحو ٤٧ ألف ٣م ووزعة على تجمعات النيابية ١٦ ألف ٣م وسبينة ٣ آلاف ٣م ومفرق حجابة ٥ آلاف ٣م والبطيحة ٤٥٠٠ ٣م وجديدة عرطون الفضل ٥٩٠٠ ٣م والحسينية ٢٣٠٠ ٣م والبويضة ٥٠٠ ٣م والمعضمة ٧ آلاف ٣م وأخيراً تجمع دروشا ٣ آلاف ٣م، علماً والكلام لمحضر أن محافظة ريف دمشق تعاقبت مع متعهد لإزالة أنقاض دروشا وفريقين مجاورين به ملايين ولم نعلم ما هي الأنقاض التي قام بترحيلها من البلدية على اعتبار أن آليات الأمانة لاقتنطرة من قام بترحيل الأنقاض وذلك موقف بالصور والتقارير.

ولفت عبد القادر إلى الظروف الصعبة التي تعيشها محافظة القتيطرة وتعرض المناطق الأمانة لأعتداءات شبه يومية من العصابات الإرهابية المسلحة المدعومة من العدو الإسرائيلي بالقذائف الصاروخية والهاون والرصاص المتجرم ما أدى إلى خروج ١١ بلدية من الخدمة من أصل ١٦ وحدة إدارية على أرض المحافظة منذ عام ٢٠١٣، لافتاً إلى تنفيذ الخطة الاستثمارية للأجهزة المحلية بنسبة ١٠٠٪ في عدد من المديرات ولم تنخفض عن ٨٠٪ في المديرات الباقية باستثناء الشؤون الاجتماعية والعمل ١٠٪.

وأكد محافظ القتيطرة الاهتمام بأسر وذوي الشهداء والجرحى من خلال افتتاح مكتبين مركزيين لمتابعة أمور ذويهم الأول على أرض المحافظة والغاي في مديرية شؤون النزاحين بالحيثوي بدمشق. إضافة إلى أحداث مكاتب فرعية في كل الوحدات الادارية البالغه ١٤.